وقائع اجتماع اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية
الأمانة العامة: 5 فبراير/شباط 2018

أولاً: الكلمات الافتتاحية:

افتتحت المستشار أول / ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية الاجتماع الأول لأمانة اللجنة الفرعية "للقضاء على الجوع في المنطقة العربية"، والمعنية بمتابعة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وغاياته وما يتكامل معه من أهداف وغايات أخرى، والمشكلة بقرار اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية (الأمانة العامة: 20-21 ديسمبر 2017)، والتي قام المجلس الاقتصادي الاجتماعي بأخذ العلم بها في دورته العادية على المستوى الوزاري (101 المنعقدة في 8 فبراير 2018).

ورحبت السيدة ندى العجيزي بالسادة الحضور، وقامت بتقديم الشكر لمعالي الدكتور/ عبد اللطيف أحمد محمد عجيمي وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان على موافقته على رئاسة أعمال اللجنة وأمانتها الفنية، كما رحبت بالسادة الحضور أعضاء الأمانة الفنية للجنة الفرعية، وأشارت إلى اعتذار برنامج الغذاء العالمي عن المشاركة في هذا الاجتماع لوجود ارتباطات مسبقة.

ترأس الاجتماع **معالي الوزير الدكتور/ عبد اللطيف احمد محمد عجيمي** ، وألقى كلمة توجه خلالها بالتحية للمشاركين، وتحدث عن أهميه هذه اللجنة، وركز على أن الفقر والجوع إنما يعزى لفقر القدرات وليس الموارد، ففي المنطقة العربية موارد طبيعية متكاملة. كما وأشار لأهمية التجارة البينية العربية في هذا الشأن، وأن ضعفها غير مبرر في منطقة تتشارك في الكثير من القواسم المشتركة، وأكد معاليه على أن وجود تباين في أعضاء اللجنة سيكون داعما وليس تنافسيا ليحقق تكامل الأدوار، وأن اللجنة ستدعم مبادرة السودان التي قدمها فخامة الرئيس عمر حسن البشير للأمن الغذائي العربي، وأن أهم التحديات أمامنا ستكون حول زيادة الانتاجية، وكفاءة استخدام المياه، وبناء القدرات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

كما أكد سيادته أن مفهوم الأمن الغذائي يختصره البعض بالخطأ في سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذه قد تكون سياسات غير مستدامة، بينما يجب أن تتبني المفهوم الواسع للأمن الغذائي، فالزراعة تضم صغار المنتجين من الفلاحين، وكلما ضعفت قدراتهم الاقتصادية فإن هذا المنتج الصغير لن يكون قادرا على سداد قيمة الخدمات الصحية والتعليم والمياه والكهرباء، وعدم قدرته على السداد ستؤدي حتما لانهيار الاستقرار بالمناطق الريفية وتدفع للهجرة المتزايدة للمدن والحضر. واستكمل معاليه موضحاً أنه لما سبق يرى أهمية وجود أدوار للمنظمات العربية والاقليمية ومؤسسات التمويل والمجتمع المدني بجانب الدول في أعمال هذه اللجنة وبما يحقق دعماً قويا لتحقيق الهدف الثاني المختصر بعبارة " القضاء على الجوع ".

ومن جانبها، أكدت **مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي** في كلمتها على أن انعقاد هذا الاجتماع الهام يأتي تنفيذاً لتوصيات الاجتماع الثالث للجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، والذي عقد يومي 20 – 21

ديسمبر 2017، حيث جاء في البند الثاني فيما يخص قرار "القضاء على الجوع في المنطقة العربية":

1) الموافقة على إنشاء اللجنة الفرعية " القضاء على الجوع في المنطقة العربية " لمتابعة تحقيق الهدف الثاني الخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وغاياته وما يتكامل معه من أهداف وغايات أخرى، بهدف" وضع خطة تنفيذية عربية لدعم جهود الدول العربية في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة".

2) الموافقة على تشكيل أمانة اللجنة الفرعية برئاسة معالي وزير الزراعة بجمهورية السودان، وعضوية كل من (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الغذاء العالمي، والإسكوا، وادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي)

3) يتم تحديد ممثلي الدول في اللجنة من خلال نقاط الاتصال المشاركين في اللجنة العربية رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية.

4) يتم تحديد عضوية المنظمات العربية والاقليمية والدولية الاخرى من قبل امانة اللجنة الفرعية.

5) الموافقة على عقد الاجتماع الأول لأمانة اللجنة الفرعية خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير/كانون ثاني 2018 ، للاعداد لعقد الاجتماع الاول للجنة الفرعية.

ثانياً: تقديم شرح حول اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية:

أشارت **السيدة ندى العجيزي** إلي أن معظم الدول العربية نجحت في تحقيق أهداف الألفية فيما يخص التعامل مع قضية الجوع، واعتمدت نظم إدارة مائية وزراعية جيدة، ونظم تضمن وصول الطعام للأشخاص الذين يعانون من الجوع، وأن معدل السعرات الحرارية من الطعام بالمنطقة العربية يعادل مثيله في العديد من الدول المتقدمة، وإن كان مصدره الكربوهيدرات.

ورغم هذا النجاح ما زالت المنطقة العربية داخل الدائرة المفرغه المتمثلة في ضعف مستوى ومنهج التعامل مع ملف الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتحقيق الزراعة المستدامة، والتعامل مع قضية تصاعد العنف وآثاره السلبية على حال الأمن الغذائي في المنطقة العربية مع تفاقم أعداد النازحين واللاجئين بالمنطقة.

كما أكدت على ما ستوليه اللجنة من أهمية لإيجاد رؤية تتمثل في "خطة تنفيذية عربية" أكثر عمقاً في فهم العلاقة التكاملية وغير القابلة للتجزئة بين مكونات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وغاياته والأهداف والغايات الأخرى ذات العلاقة، والحلول الممكنة في ظل التحديات الرئيسية مثل: ندرة الموارد المائية، النمو السكاني والتحضر، تغير المناخ وتقلباته وتزايد مخاطر المناخ، الأزمات والصراعات وما تولده من تشريد واسع النطاق ومعاناة، تزايد الاعتماد على الواردات الزراعية، ضعف الانتاجيات الزراعية والاعتماد في إنتاجها على نظم زراعية تقليدية وتعرض المجموعات ضعيفة النمو من الدول العربية للتقلبات في الأسعار الدولية للأغذية.

كما ورحبت بالمبادرات القائمة بالمنطقة مثل: **مبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"** في المنطقة العربية لتوطين إدارة مزرعية أفضل ورفع الإنتاجية الزراعية والاهتمام بدعم استراتيجيات مترابطة للأمن المائي والأمن الغذائي، واستخدام نوعيات مختلفة من المياه غير التقليدية، وإدارة المخاطر وخاصة الجفاف وتدهور الأراضي وتنفيذ عدد من الأنشطة المعنية بالأنماط الزراعية والوصول للمزارع باعتباره المستهدف الرئيس؛ **نتائج مشروع جامعة الدول العربية والإسكوا وشركائهم** حول دراسة آثار تغير المناخ على الموارد المائية بشكل جغرافي ورقمي وتحديد مناطق الضعف التي تتطلب التعامل معها؛ **ومشروع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" مع وزارة الزراعة والغابات**

الاتحادية بالسودان في إعداد موسوعة وقاعدة بيانات ومعلومات خرائطية وطنية رقمية للموارد الطبيعية وكيفية إدارتها لصالح الاستخدامات المثلى للأراضي، تراعي التوازن بين الاستثمار والتنمية المستدامة "خريطة الاستخدامات المثلى للأراضي في جمهورية السودان"، وتقدر عالياً بدأ المرحلة الثانية من المشروع باعتبارها أساس المخطط الرئيسي لاستخدامات الموارد الطبيعية في الزراعة.

كما وأوضحت ضرورة دعم السياسات العربية المتمثلة في:

- "الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية" للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمات الغذاء العالمية".
- مبادرة فخامة الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي بشكل مستدام. ولرفع مستوى الإنتاج الزراعي وسد الفجوة الغذائية في العديد من المحاصيل الاستراتيجية.
- الخطة التنفيذية الإطارية للمرحلة الثانية من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2017–2021) والتي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصادرة عن قمة عمان 2017.
- الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية والتي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية واقرها اجتماع القمة الثامن والعشرون المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية 2017.
- مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي.
- مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي لاستصلاح مليون فدان.
- المخطط الأخضر في المملكة المغربية.

وقدمت الأمانة العامة استعراضا لخلفية الأسباب التي دعت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية الي تبنى مقترح الإدارة المدعوم من وزارة

الزراعة والغابات بالسودان، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، حيث أشير الي أن اختيار اسم اللجنة بـ"القضاء على الجوع في المنطقة العربية" جاء بعد مناقشات طويلة واستقرار الرأي في اللجنة على كونه يعكس المكونات الأساسية للهدف المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة. وأن تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون من خلال رؤية واضحة تعكس العلاقة التكاملية وغير القابلة للتجزئة بين الأهداف والغايات، وأن تتبنى مؤشرات واسعة تحقق هذا التوجه، كما وأن من الضروري الخروج من المفهوم التقليدي للترابط "Nexus" والذي يرتبط بهدف تغير المناخ في رسم العلاقة بين "الأمن الغذائي والمياه والطاقة" لما هو أوسع، لنضيف أبعادا أخرى ترتبط بقضايا الهدف الثاني والأمن الغذائي والزراعة المستدامة بإضافة علاقات ترابطية لها علاقة بقضايا الفقر والبطالة وحماية البيئات الايكولوجية، والضعف الاجتماعي، والأوضاع الصحية للتغذية غير السليمة وارتباطها بالتعليم والتمويل المستدام والمعلومات والتكنولوجيا ومع مراعاة التأثير المرير لمستوى الصراع والنزوح على تحقيق هذا الهدف.

كما أوضحت أن اللجنة اهتمت بموضوعات محددة **ذات علاقة مباشرة بنجاح تنفيذ الهدف الثاني** تمثلت في قضايا الأمن المائي وموضوع "**هشاشة المياه**" بشكل واضح، والحد من آثار تدهور الأراضي وتحيدها، والتكيف مع تغير المناخ وتأثيره على الغطاء النباتي والانتاجية الزراعية والموارد الأخرى الطبيعية، ومواجهة تحدي النقص في التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الضرورية لمواجهة العجز في الانتاج الزراعي، وتقلبات أسعار النفط وآثارها على الاستثمار في تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثاً: مناقشة مهام عمل اللجنة العربية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية:

بعد حوار ومناقشات مطولة حول المفاهيم التي سترتكز عليها مهام عمل اللجنة العربية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية **تم الاتفاق على المفاهيم الأساسية التالية:**

- أن تعكس أعمال اللجنة المكونات الأساسية للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- عند إعداد "الخطة التنفيذية العربية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية"، يجب مراعاة أن:

- تغطي بشكل تكاملي الجوانب المرتبطة بتحقيق الهدف منها، بشكل أعمق وأكثر تكاملاً وترابطاً مع أهداف التنمية المستدامة، وبمؤشرات قياس واضحة.
- تدعم جهود الدول العربية في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، معتمدة على المبادرات العربية والاقليمية الحالية بالمنطقة في المقام الأول، ثم يتم استكمال الاحتياجات الجديدة من خلال برامج ومشروعات جديدة.
- تدعم تطوير البيانات والمعلومات والسياسات وتنفيذ المشروعات في الدول العربية، وأن يتم كل هذا بشكل متوازي.
- يتم الاستعانة بالمؤسسات الوطنية بالدول في تطوير البيانات، واستكمالها وتحديث قواعدها، مع اتباع نظم قياسية ذات مرجعيات دولية.
- يتم دعم بناء أو تطوير القواعد الرقمية للبيانات والمعلومات الجغرافية الرقمية، من خلال بناء القدرات المؤسسية في الدول لتتمكن من قياس التقدم المحرز وتبادل الخبرات عربياً واقليمياً ودولياً بصورة جيدة.

- مراجعة المعلومات الجغرافية الرقمية، وتحقيقها ميدانياً بالتعاون مع المؤسسات الوطنية بالدول واعتمادها، وهذه المعلومات الجغرافية الرقمية ستشكل الأساس لبناء خط أساس "Base Line" جديد للمستوى المعرفي للمعلومات الجغرافية الرقمية الأساسية في المنطقة العربية حتى 2022.
- يعتمد بناء المؤشرات حول الهدف الثاني وغاياته والغايات المرتبطة به على المؤشرات الدولية والاقليمية والوطنية، ويتم ذلك بالتنسيق مع إعداد الإطار العربي لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- تحديد سياسات لموائمة الإنتاج الزراعي مع الموارد المائية في ظل العجز المائي المتزايد.
- توضع تشريعات للسحب الآمن من المياه الجوفية خاصة من الأحواض غير المتجددة.
- يراعى تغير المناخ وتأثيره على الإنتاج الزراعي والموارد المائية، حيث يؤدى تغير المناخ وتقلباته لتراجع الإنتاج الزراعي، وزيادة المقننات المائية وتفاقم ظاهرة التصحر وتدهور نوعية الأراضي وتراجع مساحات الغطاء النباتي بالمنطقة العربية وتراجع التنوع الإحيائي وزيادة معدلات الظواهر المناخية المتطرفة (الشاردة) وعدد الكوارث الطبيعية.
- تزايد تدهور الأراضي بسبب الاستخدام السيء من الإنسان أو لتراجع مستويات الخدمة والصيانة السليمة للموارد الطبيعية أو لتزايد حالة عدم اليقين في الزراعة.
- يتم وضع خطط قابلة للتنفيذ لبناء قدرات المزارعين خاصة بالدول الأقل نمواً، لتواكب التطور الزراعي العالمي.
- دعم التوجه نحو تكوين مجتمعات زراعية وصناعية كبرى بغرض جعل الزراعة ناجحة اقتصادياً وإعطاء الأولوية في الزراعة للمحاصيل الضرورية لغذاء الإنسان والتي يمكن

تصنيعها مع الاستفادة من المخلفات العضوية وتحويلها إلى سماد عضوي أو وقود حيوي.

- تتضمن برنامج خاص برصد الأمن الغذائي[1] ويقصد به[2] توافر الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استخدامه ومستوى الاستفادة منه، استقراره واستدامته.
- مواجهة تحدي النقص في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة الضرورية لمواجهة العجز في الإنتاج الزراعي.
- دعم نقل وتوطين التكنولوجيا في قطاع الزراعة، وفي تداول ونقل المنتجات الغذائية، لتقليل الفاقد في سلسلة التعامل مع الغذاء.

---

[1] التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي رقم (ق1147 – د51ج1-14 -1992/9/17) في دورته العادية (51) التي عقدت بتونس والذي أحال بموجبه أعمال فريق عمل الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، علما بأن من وقت صدور القرار والمنظمة ترفع تقريرها السنوي للمجلس الاقتصادي الاجتماعي

[2] رصد الامن الغذائي من حيث :

– **توافر الغذاء** : يتعلق بمدى توافر الغذاء، بجانب العرض في مجال الأمن الغذائي، وتحدده مستويات الإنتاج والمخزونات والتجارة . وقد يكون من المهم أيضاً في سياقات معيَّنة قياس مدى توافر الأغذية العلفية، ويمكن للظروف الجوية وظروف التربة والقرارات المتعلقة بالزراعة، والبنية الأساسية الخاصة بالنقل والتخزين، والتغيُّ في نظام التجارة، أن يؤثروا على توافر الغذاء؛

– **الحصول على الغذاء** : القدرة الاقتصادية والمادية على الحصول على الغذاء المتاح، من المنظور الأسري أساسا، يحدده الدخل العام للأسرة، والدخل الذي يمكن إنفاقه على الغذاء، وأسعار الأغذية، وكذلك الهبات والتحويلات. ويمكن للثقافة داخل الأسرة أن تُحدِّد أفضليات أغذية معيَّنة.

– **الاستخدام** : الطريقة التي يمكن بها للأفراد استهلاك الغذاء، ويمكن أن يؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على الحالة التغذوية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسات التغذية، وإعداد الغذاء وتوزيعه بين أفراد الأسرة. وتسهم أيضاً العوامل الصحية بدور حاسم في تحديد قدرة الأفراد على تناول الغذاء.

– **الاستقرار** : الحفاظ على الأمن الغذائي طوال الوقت – إذ بينما يمكن للفرد أو الأسرة التمتع مؤقتاً بالأمن الغذائي، فإن الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار الأغذية أو البطالة أو تلف المحاصيل، يمكن أن تحرمهم الأمن الغذائي – ويمكن أيضاً لولادة طفل أو وفاته أو وفاة فرد آخر في الأسرة أن يؤثر على استقرار أمنها الغذائي.

- يتم إحداث تغير في هيكل الطلب المتزايد على السلع الغذائية بسبب التقدم في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل، أو نتيجة النمو السكاني، عن طريق اتباع السياسات الموجهة نحو تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك.
- يقدم الدعم الفني للتوسع في السياسات الموجهة نحو تعميق نظم الزراعة المستدامة، ورفع كفاءة إدارة المياه، واستخدام الطاقات المتجددة، والإدارة المستدامة الموارد الطبيعية والمراعي والغابات مع الحفاظ على البيئات الإيكولوجية الأرضية وتحييد آثار تدهورها.
- أن تؤكد الخطة التنفيذية العربية ومؤشرات القياس على زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي وما يجب تحقيقه من تعاون وتنسيق لإعداد برامج إقليمية ووطنية لتحقيق الأمن الغذائي العربي تستنهض همم القطاع العام والخاص ورجال الأعمال العرب للاستثمار في المشروعات العربية الزراعية المشتركة في الدول العربية المؤهلة، على أن تلتزم هذه الدول بمنح تسهيلات وامتيازات وضمانات مشجعة ومحفزة للاستثمارات العربية في مجال الأمن الغذائي.
- يتم التأكيد على أن تكون الأولوية في بناء الشراكات الدولية والإقليمية والعربية موجهة نحو تعزيز القدرات والسياسات الموجهة نحو التصدي لتحديات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.
- يتم معالجة السياسات التي تقلل من الاعتماد في التغذية على الأغذية الغنية بالسعرات الحرارية وغيرها من الأغذية المصنَّعة والتي تتوافر بأسعار أرخص كثيراً من البدائل الصحية المطلوبة في التغذية السليمة، حيث تؤدي الزيادة في استهلاكها إلى زيادة حالات الإصابة بالبدانة.

- يتم تبني برنامج غذائي عربي على أساس معرفي واضح، يحقق دعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص الغذاء وارتفاع أسعاره، مع وضع تصوراً متكاملاً حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.
- يتم التأكيد على دعم الإسراع في بوضع ومراجعة التشريعات والقوانين التي تدعم التكامل الزراعي العربي، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني.
- يتم دعوة أجهزة الإعلام العربية للتنسيق والتعاون فيما بينها للاضطلاع بدورها القومي لتأصيل وزيادة الوعي لدى الجهات المعنية بقواعد الإنتاج والاستهلاك المستدام، والاستثمار العربي، والمواطن العربي بأهمية ترشيد وتغيير الأنماط الاستهلاكية.
- توجه أنشطة للتعامل مع حالة الصراع والعنف باعتبارها معوقاً للتنمية المستدامة، خاصة مع زيادة أعداد النازحين واللاجئين وما يشكله من تأثير قوي على اقتصاد دول النزوح واللجوء، وكعامل ضاغط على الموارد.
- تدعم السياسات الموجهة نحو إيجاد نظام اقتصادي واستثماري وتمويلي جديد يدعم بشكل أكبر القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك عن طريق تشجيع الإنتاج الغذائي والاستثمارات الزراعية في البلدان النامية والدول التي تعاني من الصراع أو آثاره بعد تحقيق السلام.
- تدعم السياسات الحكومية الموجهة نحو الحد من حساسية تذبذب أسعار الأغذية في الأسواق المحلية كنتيجة للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، من خلال الاحتفاظ باحتياطيات للأغذية، وإدارة أسعار صرف النقد الأجنبي والإعانات وشبكات الأمان الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية مع استهداف الأشخاص الأفقر والأكثر معاناة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

- تشمل سلامة الغذاء، والمخاطر الناشئة عن التغذية كنتيجة لاستخدام أغذية ملوثة بالأمراض المعُدية أو نتيجة تردي نوعية المياه المستخدمة في إنتاج الغذاء، والتي يمكن أن تتفاقم مع تزايد موجات الجفاف والفيضانات.
- يتم تعديل عدد من السياسات المعاكسة، وتعزيز سياسات التكامل والترابط، وبناء استراتيجيات عربية في المجالات الهامة مثل "استراتيجية تنمية المراعي العربية"، "الاستراتيجية العربية لتحييد آثار تدهور الاراضي" ، "استراتيجية بناء المرونة والقدرات للتعامل مع مخاطر الجفاف".
- يتم التوسع في تنفيذ مشروعات ذات مستوى تقني عالي ومستدامة بالدول متوسطة الدخل، وتعزيز المشروعات الرائدة والمستدامة في الدول الأقل نمواً ودول الصراع، والوصول بهذه المشروعات للمجتمعات الضعيفة والمهمشة والريفية مع اشراك الجهات الوطنية والمحلية ذات العلاقة لضمان وصول نتائجها لأكبر دائرة ممكنة من المستفيدين.
- تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية والوطنية، وبين القطاعين العام والخاص، وكل الجهات ذات العلاقة.

– اقترحت منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) إعداد مذكرة اتفاق مع الأمانة العامة لدعم تنفيذ بعض الانشطة المرتبطة بعمل اللجنة، وستسعى إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي إلى الاستفادة من هذا الدعم في إعداد "الخطة التنفيذية العربية" وعقد عدد من جلسات الحوار حولها، ومناقشة أهم موضوعات الحوار داخل اللجنة الفرعية من خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة القادم، وتدريب المعنيين في الدول العربية حول إعداد تضمين الهدف الثاني في تقاريرها الطوعية، وتقد الدعم المؤسسي لفريق عمل إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

رابعاً: أعضاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية:

تم فتح باب المناقشة حول عضوية المنظمات العربية والإقليمية والدولية الأخرى، ووضع قائمة للعضوية، على أن يراعى تشكيل مجموعات عمل من المنظمات العربية والإقليمية والدولية وتحدد منظمة لرئاسة كل مجموعة والتحدث باسمها في اجتماعات اللجنة الفرعية، **ووافق اعضاء الامانة الفنية على اقتراح الأمانة لتشكيل اللجنة كما يلي:**

1. **رئاسة اللجنة لمعالي وزير الزراعة والغابات في جمهورية السودان.**
2. **الأمانة الفنية:**

- إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).
- برنامج الغذاء العالمي.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

3. **ممثلي الدول العربية:**

- يتم تحديد ممثلي الدول في اللجنة من خلال نقاط الاتصال المشاركين في اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، ممن لهم القدرة على اتخاذ القرار.

4. **مؤسسات العمل العربي المشترك:**

1. المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة والمناطق القاحلة (أكساد).
2. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
3. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
4. اتحاد المهندسين الزراعيين العرب.

5 المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

6 منظمة المرأة العربية.

7 منظمة العمل العربية.

8 الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

5. المؤسسات الإقليمية والدولية:

9 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد).

10 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

11 برنامج الأمم المتحدة للبيئة / مكتب غرب اسيا.

12 البنك الدولي.

13 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

14 المكتب الإقليمي للحد من المخاطر.

15 البنك الإسلامي للتنمية.

16 المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

18 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

19 منظمة الصحة العالمية.

20 المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الايكاردا).

21 الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

22 وكالة التعاون السويدي (سيدا)، .....

23 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (إفري).

6. ممثلي المبادرات المتنوعة القائمة في المنطقة العربية ذات العلاقة:

24 الشبكة العربية للتكنولوجيا والتنمية المستدامة / استضافة اليونسكو.

25 غرفة المعلومات الجغرافية العربية / استضافة المجلس العربي للمياه.

26 مرفق ترابط هدف المناخ (عدد من المنظمات الاممية و المجلس العربي للمياه).

7. منظمات المجتمع المدني:

27 المجلس العربي للمياه.

28 مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري).

29 الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

30 المنتدى المصري للتنمية المستدامة.

31 المنظمة العربية لحماية الطبيعة.

8. جامعات عربية:

32 جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة.

33 جامعة الخليج العربي.

34 الجامعة الامريكية بيروت.

9. الأمانات الفنية للمجالس الوزارية والإدارات بجامعة الدول العربية:

35 أمانة المجلس الوزاري العربي للمياه.

36 أمانة مجلس الوزراء العرب المسؤولون عن شؤون البيئة.

37 امانة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

38 أمانة مجلس وزراء الإعلام العرب.

39 أمانة مجلس وزراء الصحة العرب.

40 أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

خامساً: وضع جدول أعمال اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية:

1	الكلمات الافتتاحية
2	عرض جدول الأعمال
3	تقديم شرح حول أسباب إنشاء اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية

4	تقديم عرض حول مهام عمل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية
5	تقديم عرض حول مسودة الخطة التنفيذية العربية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية
6	فتح باب المناقشة حول مسودة الخطة التنفيذية العربية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية
7	تقديم عروض حول المبادرات العربية والإقليمية ذات العلاقة القائمة بالمنطقة العربية
8	تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع القادم للجنة الفرعية للقضاء على الجوع بالمنطقة العربية

سادساً: موعد ومكان عقد الاجتماع الأول للجنة العربية للقضاء على الجوع:

خلال النصف الأول من شهر مايو/ أيار 2018 بمقر الأمانة العامة، او بالتشاور بين ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي ومعالي رئيس اللجنة واعضاء الامانة الفنية.

الدكتور عبداللطيف أحمد محمد عجيمي

وزير الزراعة والغابات بجمهورية السودان

رئيس اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية